نورس للترجمة يقدم

ترجمة لسلسلة من المقالات المتعلقة بمفهوم القوات الهجينة

نشرها موقع

WAR ON THE ROCKS

ترجمها من الانكليزية: م. محمد حسناوي

مقدمة مركز نورس:

نشر موقع war on the rocks في مطلع العام الحالي عددا من المقالات التي تتناول بطريقة تحليلية الجماعات العسكرية الغير حكومية ومدى إمكانية اعتبارها من الجماعات الهجينة.

يناقش كتّاب المقالات الأربعة حالات هذه الجماعات في العراق واليمن وليبيا ولبنان، إضافة لمناقشة دور الدولة الرسمي الذي تلعبه هذه الجماعات الغير حكومية ولكن بالتنسيق وبرضى من الحكومة الرسمية.

كما يَعرِضُ الكتّاب نفوذ هذه الأجسام العسكرية شبه الحكومية داخل الهيكل الرسمي للدولة والطريقة التي تدير فيها مصالحها وتحافظ على وجودها تحت غطاء الدولة الرسمي.

المقال الأول

معضلة الجهات المسلحة الهجينة : حل وسط ضروري

في 20 أيلول 2020 ، وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو يتصل برئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لنقل تهديد : في حال لم تضع الحكومة العراقية حداً للميليشيات التي تطلق صواريخ على السفارة الأمريكية ، فلن يكون أمام واشنطن خيار إلّا سحب سفيرها وكذلك تمثيلها الدبلوماسي من بغداد.

قبل أشهر ، زار الكاظمي واشنطن ، والتقى هناك بالرئيس دونالد ترامب ، وبومبيو ، ومسؤولين كبار آخرين في البيت الأبيض ، واعتبر الكثير من هؤلاء المسؤولين أن الكاظمي هو أكثر رئيس وزراء موالٍ لأمريكا منذ عام 2003. الكاظمي يرغب كذلك أن يرى نهاية لهذه الجماعات المسلحة ، و التي قامت هي بتهديده في صيف 2020 بشكل مباشر , وذلك بإرسال مقاتلين إلى بوابته الأمامية. هذه الجماعات تعتبر أيضًا رئيس الوزراء موالي لأمريكا. بعد ذلك ، في 9 كانون الثاني 2021 ، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على فالح الفياض ، وهو مسؤول حكومي عراقي ومترأس للحشد الشيعي مما دفع وزارة الخارجية العراقية إلى التعبير عن دهشتها واستيائها .

على الرغم من العلاقة القوية بين واشنطن والكاظمي وقلقهما المشترك بشأن الميليشيات ، لأول مرة منذ عام 2003 ، هددت الولايات المتحدة بإخلاء أكبر سفاراتها في العالم و لأول

مرة منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد الإطاحة بصدام ، هددت بمعاملة العراق كدولة مارقة، كل هذا في وقت تتمتع فيه واشنطن بأفضل العلاقات مع القيادة التنفيذية في بغداد. توفر هذه المعضلة الغريبة رؤية لطبيعة القوة في كل من الدولة العراقية وهذه الجماعات المسلحة.

ركّزت إدارة ترامب ، في جزء كبير من وقتها ، على كتائب حزب ايران العراقي باعتبارها القناة الرئيسية للنفوذ الإيراني في العراق ونقطة الانسداد الرئيسية في وجه إعادة بناء الدولة العراقية. وصعّد الجانبان الخلاف بينهما. نافست الجماعة المصالح الأمريكية في مناطق مثل القائم والعراق والبوكمال بسوريا . وشنت الولايات المتحدة بعد ذلك حملة قصف عام 2019. وردت كتائب حزب ايران العراقي وفروعها باقتحام المنطقة الخضراء - وهي منطقة آمنة في قلب بغداد تضم الكثير من المقرات والوكالات الحكومية والأجنبية - ومحاصرة السفارة الأمريكية في نهاية عام 2019.

كما ساعدت في تكاثر وانتشار ما يسمى بمجموعات المقاومة التي تسعى للانتقام من الولايات المتحدة وحلفائها بسبب مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ، اللذين قادا قوات الحشد الشيعي ، التي بدورها ضمت كتائب حزب ايران العراقي. هذه المجموعات مسؤولة عن إطلاق صواريخ على المنطقة الخضراء.

بالنسبة لكبار المسؤولين الأمريكيين فهم يرون أن مفتاح معالجة عدم الاستقرار الحالي في العراق هو إزالة كتائب حزب ايران العراقي كما يرى الطبيب وجوب إزالة الورم السرطاني من

الجسد. يمكن القيام بذلك من خلال عزل وقصف وإضعاف كتائب حزب ايران العراقي. بمجرد حصول ذلك، تقول النظرية ، يمكن للحكومة العراقية رسم مسار نحو الاستقرار.

بالمقابل , فإن كتائب حزب ايران العراقي هي أكثر من مجرد مجموعة مقاتلين يمكن عزلها وإبعادها عن القطاع الأمني . وبالمثل ، فهي أكثر من مجرد جهة فاعلة غير حكومية. لقد تغلغلت داخل الجسم السياسي العراقي. كتائب حزب ايران العراقي هي شبكة من الجماعات المسلحة تحت قيادة قوات الحشد الشيعي. كما تضم الشبكة أيضًا سياسيين في الحكومة المحلية والفدرالية، وموظفين مدنيين في الحكومة ،ورجال أعمال ،ورجال دين لهم سلطات دينية ، وللشبكة انتشار حتى في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية. هذه الشبكة مترسخة في الدولة العراقية بحيث فشلت الضربات العسكرية والعقوبات واستراتيجيات العزل حتى الآن في القضاء عليها .

هذه القصة ليست مميزة أو مختلفة . في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، عدد الجماعات المسلحة -والتي تظهر كـ أكثر من مجرد جهة فاعلة غير حكومية- يزداد حسب الظاهر . تتمتع مجموعات مثل حزب ايران اللبناني أو الحشد الشيعي في العراق بنفوذ وسلطة عامة في المجتمعات ، وتدير شبكات متطورة في اقتصاد البلد ، بل وترشّح نفسها للمناصب العامة في الانتخابات المحلية والوطنية. ومع ذلك ، وعلى الرغم من ألقابها وأزيائها الرسمية ، فإن هذه الجماعات تعمل أيضًا كميليشيات غير نظامية. إن قدرتهم على قيادة قوات مستقلة عن الحكومة ، وقوتهم الاقتصادية غير خاضعة للمساءلة والمحاسبة، ورأس مالهم الاجتماعي

العام, يجعلهم ينافسون أحيانًا سلطة ونفوذ الحكومة. وبالتالي كيف ينبغي للمحللين والمسؤولين فهم هذه الجماعات؟

بحثاً عن اصطلاح

تَحَوَّل بعض الباحثين في السياسة إلى إطلاق مصطلح "فاعل هجين" لوصف جماعات مثل الحشد الشيعي في العراق ، أو حزب ايران في لبنان ، أو الحوثيين في اليمن ، أو قوات الدفاع الوطني في سوريا .ويناقشون بأن تلك الجماعات العسكرية الفاعلة الهجينة ليست مجرد "أمراء حرب" محليين يعملون في مناطق محدودة ، أو "متمردين" مثل تنظيم الدولة يقاتلون لإسقاط الأنظمة السياسية ، أو "منظمات إجرامية" تدير مؤسسات اقتصادية دون تفويض سياسي. بالمقابل - في بعض الأحيان – تبدو هذه الجماعات كـ جهات فاعلة حكومية بالأمر الواقع . لكن الأهم من ذلك أنها ليست جهات فاعلة حكومية تمامًا لأنها لا تخضع بالكامل لسيطرة الحكومة الرسمية. فتلك الجهات تبدو أحياناً تعمل مع الحكومة و أحيانًا تنافسها ، مما يجعل تلك الجهات "هجينة" .

لكن "الفاعل الهجين" له مجموعة من المحددات التحليلية الخاصة به. كما يلاحظ توبي دودج ، فإن قبول هذه المنظمات العمل في كل من المساحات الحكومية وغير الحكومية يعني حل وسط: فصل الدولة الرسمية عن باقي المجتمع. يقبل الباحثون الذين يستخدمون المصطلح هذه العقلية لصانع السياسة الغربي - المسترشد بمعايير وستفاليا الدولية - التي تؤكد على أن سلطة الدولة يجب أن توجد في المؤسسات الحكومية الرسمية المألوفة ، وعندما لا تكون

كذلك ، يكون هناك شيء هجين. ومع ذلك ، في الشرق الأوسط ، لم يتم الفصل بين المساحتين – الحكومية وغير الحكومية - بدقة. قد لا تكون سلطة الدولة والحكومة الرسمية الشيء نفسه دائمًا. تم استخدام مصطلح التهجين كبديل مؤقت لمواجهة - ولكن ليس إعادة تعريف - ثنائية "الحكومية" مقابل "الغير حكومية" . ولا يزال المصطلح يقبل وجود هذه الثنائية.

ومع ذلك ، لا توجد الدولة فقط حيث قد يفكر صانع السياسة الخارجي أنها موجودة، كما هو الحال في وزارة رسمية أو في البرلمان. وجودها ممكن عبر العديد من الجهات الفاعلة التي تتمتع - في نقاط مختلفة - بسلطة الدولة. قد يبدو العديد من هؤلاء الفاعلين كـ ميليشيات بعيدة مثل كتائب حزب ايران العراقي لكنها مع ذلك مرتبطة بشبكات الدولة. في العراق ، يساعد هذا في تفسير سبب استمرار الولايات المتحدة في التهديد بقطع علاقاتها مع هذا البلد ، على الرغم من علاقاتها القوية مع رئيس الوزراء. الدولة مجزأة ليس فقط في مكتب رئاسة الوزراء. بالمقابل ، فإن الجهات الفاعلة مثل قوات الحشد الشيعي مندمجة بعمق في شبكة الدولة وغالبًا ما تمارس نفس الأنشطة كـ جهات فاعلة و التي تشبه إلى حد كبير نموذج ويستفاليا للدولة .

كيف تقوم قوات الحشد الشيعي بدور الدولة

توصف قوات الحشد الشيعي عادة بأنها منظمة جامعة لحوالي 50 جماعة مسلحة نشأت في عام 2014 للدفاع عن الدولة من صعود تنظيم الدولة بعد انهيار قوات الأمن العراقية. لكن

قوات الحشد الشيعي هي أكثر من مجرد "جهة فاعلة غير حكومية". على عكس تنظيم الدولة، فإن قوات الحشد الشيعي ليست جماعة متمردة تسعى إلى إقامة دولة جديدة. إنها ليست مجرد منظمة إجرامية تسعى لتحقيق الربح وتنخرط في المقام الأول في الأنشطة الاقتصادية.

علاوة على ذلك ، فهي ليست مجرد "أمراء حرب" محليين يطاردون هياكل الحكم المحلي. لا تدعي قيادة قوات الحشد الشيعي أنها جزء من الدولة فحسب ، بل تدعي أنها تدافع عن الدولة والنظام السياسي (نظام ما بعد عام 2003) من التهديدات المتصورة سواء كانت تلك التهديدات جماعات متمردة أو - في الآونة الأخيرة - انتفاضات شعبية تدعو إلى إنهاء النظام السياسي الفاسد .

منذ إنشائها ، كانت قوات الحشد الشيعي تُقدِّر وتحترم الوضع القانوني. في حزيران 2014 ، دعت فتوى علي السيستاني المصاغة بعناية المتطوعين للتجنّد مع قوات الدولة العراقية لمحاربة تنظيم الدولة. شكّل رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي هيئة الحشد الشيعي كمؤسسة عسكرية تابعة لمجلس الأمن القومي التابع لمكتب رئيس الوزراء. على مر السنين ، اتبع قادة قوات الحشد الشيعي طرقًا لاكتساب اعتراف قانوني أكبر وتأثير أكبر على المؤسسات الحكومية العراقية.

في تشرين الثاني 2016 ، أقر البرلمان العراقي قانونًا يعّرف بقوات الحشد الشيعي على أنها "تشكيل عسكري مستقل كجزء من القوات المسلحة العراقية ومرتبط برئيس الأركان ". كان هذا القانون مكوّنًا من صفحتين فقط وترك الكثير من الغموض. وبالتحديد ، كان استخدام

كلمة "مستقل" متعمدًا ، ما سمح لقوات الحشد الشيعي بأن يتم الاعتراف بها من قبل الدولة، بيد أنها تعمل خارج هيكل القيادة المركزي للحكومة الرسمية.

تبدو قوات الحشد الشيعي ، في بعض الأحيان ، وكأنها قوة حكومية رسمية. يتم تنظيم تشكيلها العسكري من خلال عدد من الكتائب. مقاتلوها يرتدون الزي الرسمي المرتبط بالهيئة. تدير الهيئة نظام قضاء عسكري ونظام تأديبي خاص بها وتضغط من أجل قانون منفصل يمنح أفرادها حقوق ومزايا القوات المسلحة النظامية .

تعمل جماعات الحشد الشيعي أيضًا كـ قوات حكومية رسمية. في جميع أنحاء البلاد، يصدرون تصريحات رسمية تمنح المواطنين والشركات الإذن بالوصول والدخول عبر نقاط التفتيش الفيدرالية الرسمية. العديد من العراقيين – سواء المؤيدين أوالناقدين للحشد الشيعي – أخبروا المؤلف أنهم عندما يواجهون أي مشكلة قانونية أو روتينية ، لا يذهبون إلى مسؤولي الحكومة المحلية. بدلاً من ذلك ، يذهبون مباشرة إلى قادة الحشد الشيعي ، الذين هم أسرع وأكثر قدرة على التعامل مع البيروقراطيات الحكومية من المسؤولين أنفسهم الذين يجلسون في تلك الحكومات.

على الرغم من الظهور والتصرف كقوة حكومية ، ينظر صناع السياسة إلى قوّات الحشد الشيعي على أنها منفصلة عن الدولة العراقية. في العديد من الاجتماعات حول هذه القضية ، ناقشوا بأن الافتقار إلى هيكل قيادة مركزي ومساءلة حكومية رسمية يعني أن الحشد الشيعي خارج الدولة.

التعريف النموذجي للجهة الفاعلة غير الحكومية هو "أي جماعة مسلحة ، تختلف ولا تعمل تحت سيطرة الدولة أو الدول التي تنفذ فيها عمليات عسكرية ، ولها أهداف سياسية و / أو دينية و / أو عسكرية. " نظرًا لأن قوات الحشد الشيعي تختلف عن إدارة وسيطرة مكتب رئيس الوزراء ، فقد نُظر إليها على أنها جهة فاعلة غير حكومية. علاوة على ذلك ، لا تشمل برامج إصلاح قطاع الأمن في كثير من الأحيان قوات الحشد الشيعي بسبب بعدها عن القيادة المركزية الخاضعة للمساءلة. ينظر صانعو السياسة الأمريكيون الذين يدعون إلى التخلص من سرطان الحشد الشيعي إلى حد ما على أنها منفصلة عن الدولة ، مثل تنظيم الدولة.

ومع ذلك ، في الأمن والسياسة والاقتصاد ، فإن قوات الحشد الشيعي هي إلى حد كبير جهة عراقية فاعلة حكومية ، حتى لو لم تلتزم بهيكل القيادة النموذجي "الوستفالي" .

الحشد الشيعي ينافس في سياسة الدولة العراقية

تلعب جماعات الحشد الشيعي نفس السياسة التي تمارسها الأحزاب الأخرى في الدولة العراقية. لقد تنافسوا في انتخابات 2018 في ظل ائتلاف فتح وحلّوا في المرتبة الثانية ، بعد تحالف سائرون بزعامة مقتدى الصدر - والذي كان له أيضًا كتائب ومقاتلون مرتبطون بالحشد الشيعي.

بعد الانتخابات ، اجتمعت جماعات الحشد الشيعي مع جميع الأحزاب السياسية الرئيسية لتقسيم الوزارات. منذ عام 2016 ، أدت الحملة التكنوقراطية في العراق إلى أن معظم الأحزاب

لم تعد ترسل ممثليها بشكل مباشر ليصبحوا وزراء ، ولكنهم بدلاً من ذلك يختارون وزراء مستقلين ضعفاء يمكن احتوائهم والتحكم بهم . على هذا النحو ، في الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ، اتبعت قوات الحشد الشيعي نفس الاستراتيجية.

تضمنت مجموعاتها الرئيسية داخل ائتلاف فتح منظمة بدر، وعصائب أهل الحق التي أطلقت على جناحها السياسي الصادقون، وتحالف سند -الذي تألف من عدد من أحزاب الحشد الشيعي الأصغر- وتحالف فضفاض مرتبط بشبل الزيدي ،وآخرين يعملون بشكل وثيق مع كتائب حزب ايران العراقي. تمكنت كل مجموعة من تأمين وزارة واحدة على الأقل. هذا لا يعني أن هؤلاء الوزراء مرتبطين مباشرة بالحشد الشيعي ، بل يعني أن على كل وزير الموافقة على شروط وأحكام معينة.

والأهم من ذلك ، أن هذه الممارسة ليست مميزة عند قوات الحشد الشيعي. إنها طبيعة السياسة العراقية اليوم. معظم الأحزاب السياسية لا ترسل ممثليها للعمل كوزراء ولكنها توافق على ما يسمى الوزراء المستقلين التكنوقراط ، الذين يظلون ضعفاء. تقوم الأحزاب السياسية بعد ذلك بإرسال المسؤولين إلى مناصب عليا في الخدمة المدنية ، مثل منصب المدير العام أو نائب وزير ، والمعروفة باسم المراتب الخاصة .

يقوم هؤلاء الوكلاء بعد ذلك بفرض مصالح الحزب السياسي عندما يتعلق الأمر بالاتفاقيات الحكومية وجميع القرارات الرئيسية ، غالبًا ما يتجاوزون وزيرهم المستقل. تقوم قوات الحشد

الشيعي ، مرة أخرى ، بنفس الشيء وقد حصلت الآن على حصتها من المناصب الخاصة عبر وكالات الحكومة في العراق.

يكشف النظر في النشاط السياسي - وليس الهياكل القانونية الرسمية مقابل الهياكل القانونية غير الرسمية - أن قوات الحشد الشيعي قد تبدو مختلفة عن معايير ويستفاليا النموذجية ، لكنها لا تختلف عن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المتنافسة داخل الدولة في العراق. إذاً ما الذي يجعل جهة فاعلة ما "حكومية" ، وأُخرى "هجينة" ، وأُخرى "غير حكومية" إذا مارسوا جميعًا نفس السياسة؟

الحشد الشيعي ينافس في اقتصاد الدولة العراقية

مثل جميع الأحزاب الأخرى في العراق ، تكشف الأنشطة الاقتصادية لقوات الحشد الشيعي ، التي تعمل عبر الخطوط "الرسمية" و "غير الرسمية" ، عن نظام من الفاعلين الذين يسعون للحصول على ريع من الحكومة ومن خلف المساءلة الحكومية. ومع ذلك ، بالنسبة لصانع السياسة "الوستفالية" ، يُعتبر البعض جهات فاعلة حكومية والبعض الآخر يُعتبر جهات فاعلة غير حكومية أو هجينة .

تتلقى جماعات الحشد الشيعي رواتب رسمية من الحكومة المركزية. هناك عمليات رسمية لصنع القرار والإدارة مدمجة في القانون العراقي وروتين الدولة , و التي تحكم وتدير مدفوعات

الرواتب هذه اسمياً. تقدم كل جماعة قائمة بالأسماء للحكومة. رسميًا ، يقوم المدير العام لقسم الشؤون المالية ومدير الإدارة المركزية في الحشد الشيعي بفحص هذه الأسماء.

ويجلس هؤلاء المسؤولون في لجنة الحشد الشيعي ,تحت إشراف مجلس الأمن القومي التابع لمكتب رئيس الوزراء ، ويقدمون صورة عن إدارة الحكومة وسيطرتها على هذه المجموعات. ومع ذلك ، أخبرني أعضاء من الحشد الشيعي وباحثون أمنيون أن عملية صنع القرار الحقيقي بشأن دفع الرواتب يتم التفاوض عليها من خلال القنوات غير الرسمية وأصحاب السلطة الذين لا يجلسون في هذه البيروقراطية الرسمية. كان أبو مهدي المهندس هو يتخذ هذه القرارات قبل وفاته. بعد وفاته ، تجتمع لجنة غير رسمية تضم قادة مثل أبو فدك وأبو زينب اللامي وأبو منتظر الحسيني وأبو علي البصري وأبو إيمان الباهلي لتقرير تدفق مدفوعات الحكومة.

يرسل هؤلاء القادة الكبار في الحشد الشيعي طلبًا لمبلغ مالي مقطوع إلى وزارة المالية التي تطلب بعد ذلك من البنك المركزي العراقي أن يدفع لقوات الحشد الشيعي. مع زيادة القوة السياسية ، زادت مخصصات قوات الحشد الشيعي في الميزانية الفيدرالية من 1.28 تريليون دينار عراقي (877.5 مليون دولار) في عامي 2017 و 2018 ، إلى 2.1 تريليون دينار عراقي في عام 2019 - وهي أول ميزانية بعد نجاحها الانتخابي. وارتفع هذا إلى 3.1 تريليون دينار عراقي عام 2020 و 3.55 تريليون دينار عراقي عام 2021.

يمثل ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد المتنازع عليه في العراق خطأً آخر غير واضح. اعترف وزير المالية مؤخراً بأن الحكومة العراقية تتوقع حوالي 8 مليارات دولار سنوياً من

عائدات الجمارك ، لكن الجماعات التي تدير جميع المعابر الحدودية ترسل إلى بغداد مليار دولار فقط على الأكثر. من نقاط التفتيش إلى الجمارك الحدودية ، تتعاون الجهات الفاعلة وتتنافس على الإيرادات. تشمل هذه العملية جماعات الحشد الشيعي ، التي تتقاسم الإيرادات عند نقاط التفتيش وعلى طول الحدود وفي المدن مع جماعات أخرى ، بما في ذلك قوات الأمن العراقية ، ووحدات الشرطة من وزارة الداخلية ، وفي بعض الأحيان ، القوات الأخرى التابعة لمكتب رئاسة الوزراء.

وفقًا لمقابلات مع باحثين عراقيين ، فإن عشرات نقاط التفتيش أو نحو ذلك تدر ما يصل إلى مئة ألف دولار في اليوم. الكتل المستقلة في الجيش العراقي؛ قيادات العمليات من وزارة الدفاع ومكتب رئاسة الوزراء و الشرطة الفدرالية من وزارة الداخلية وكتائب الحشد الشيعي و حتى تلك المرتبطة بكتائب حزب ايران العراقي تشترك في نقاط التفتيش الرئيسية هذه. في جميع أنحاء البلاد ، يعمل ما يسمى بالجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية أو الهجينة معًا لتوليد إيرادات خارج سيطرة الحكومة الرسمية .

لا تختلف هذه الممارسات الاقتصادية عند الحشد الشيعي بل هي مشتركة بين جميع الجماعات والأحزاب السياسية الرئيسية المرتبطة بالدولة. هل من المجدي التمييز بين قائد قوات الأمن العراقية كقائد حكومي وقائد كتائب حزب ايران العراقي باعتباره جهة فاعلة غير حكومية أو هجينة إذا كانا جزءًا من نفس النشاط الاقتصادي؟ أم أن كل هذه الجهات الفاعلة إذن هجينة لأنها لا تعمل وفق هيكل قيادة مركزي؟ وبهذا المعنى ، فإن سلطة الدولة السياسية

والاقتصادية لا توجد فقط في المؤسسات الحكومية الرسمية. وضوح التحليل لمعنى مصطلح "الهجين" معقد في هذا التطبيق .

هل حان الوقت لتسمية الدولة بـ دولة ؟

في الممارسات اليومية للسياسة والاقتصاد في العراق ، لا يمكن تمييز جماعات الحشد الشيعي عن الجهات الفاعلة الحكومية العراقية. فهم يتخذون نفس الممارسات المعتادة للدولة. يتنافسون على التمثيل في الحكومة. وهم يعملون مع المسؤولين الحكوميين الرسميين لتوليد الإيرادات في الاقتصاد "الرسمي" و "غير الرسمي". يعقّد هذا الواقع أي محاولة لتقسيم كل هؤلاء الفاعلين إلى فئات حكومية وغير حكومية وهجينة.

بعيدًا عن المنظمات المتجانسة ، يُفهم العديد من هؤلاء الفاعلين بشكل أفضل على أنهم شبكات لسلطة الدولة ، والتي قمت بتحليلها في ورقة تشاثام هاوس بعنوان "شبكات السلطة : قوات الحشد الشيعي والدولة في العراق".

يناقش البعض بأن وصف هذه الجماعات على أنها جهات فاعلة حكومية يعكس حكمًا معياريًا، بمعنى ما ، يعترف بهذه الجماعات والميليشيات المسلحة أو يضفي الشرعية عليها. ليس هذا هو الهدف من هذا النقاش. في الواقع ، هناك عدد من الجهات الفاعلة العراقية - المعترف بها وغير المعترف بها - مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك ، فإن هذا

النقاش يسعى للوصول إلى فهم لطبيعة القوة التي تتمتع بها هذه الجماعات وطبيعة الدولة العراقية - والتي لم تتوافق بشكل جيد مع التوقعات الغربية.

يفتقر "التهجين" إلى اختبار واضح أي المجموعات أو الأحزاب هجينة وأيها حكومية مقابل الغير حكومية ، لأن هذه الشبكات تعمل جميعها في نفس المساحات وتجري نفس الأنشطة. في الشرق الأوسط ، حيث لا توجد الدولة في كثير من الأحيان في المؤسسات الرسمية ولكن في مجتمع مجزّأ ، يمكن القول إن العديد من الجهات الفاعلة الحكومية التي لها عناصر مسلحة هي هجينة ، بغض النظر عما إذا كانوا يجلسون في مؤسسات رسمية أو غير رسمية.

للتغلب على هذا المأزق ، لا ينبغي أن يكون التركيز إذن على طبيعة هذه المجموعات بل على طبيعة الدولة نفسها. فبدلاً من نموذج "النيو ويبيريان" حيث تحتكر الحكومة العنف المشروع وحيث توجد السلطة بشكل أساسي في المؤسسات الرسمية ، فإن الدولة في العراق تشبه شبكة من الفاعلين الذين يتنافسون ويتعاونون عبر الحكومة والمجتمع.

يوضح مثال كتائب حزب ايران العراقي أن هذه الشبكة مرنة وقابلة للتكيف. يمكن أن تمارس السياسة الرسمية في البرلمان وتتحول أيضًا إلى مجموعات مقاومة أصغر بأسماء مختلفة تطلق الصواريخ على المنطقة الخضراء. إنها إلى حد كبير شبكة متقدمة تتنافس على السلطة داخل الدولة العراقية ، وهي نفسها ميدان تلتقي فيه الشبكات.

ومع ذلك ، سيظل صانعو السياسة الغربيون يعتبرون بعض هذه الجماعات على أنها حكومية والبعض الآخر على أنها غير حكومية لمجرد أنهم يشغلون (أو لا يشغلون) منصبًا حكوميًا رسميًا. مكتب الوزير في مجلس الوزراء في بغداد رسمي ، لكن المكتب الاقتصادي لحزب سياسي أو منظمة مسلحة غير رسمي. هذه الحقيقة - المتعلقة بالمعايير الدولية - هي السبب في أن الباحثين السياسيين الذين يتطلعون إلى التغلب على الالتباس قد لجأوا إلى كلمة التهجين لشرح ما هو غير واضح.

هل "الهجين" هو المصطلح المناسب لهذه المنظمات ، أم للمساحة التي تعمل فيها، أم لأفعالها بشكل عام؟ لن يتوقف الأكاديميون وصانعو السياسة أبدًا عن الدوران بشكل أساسي حول هذا النقاش نظرًا لأن مسؤولي الدولة سيرون دائمًا الأشياء في بناء حكومي أو غير حكومي ، وسيرى الأكاديميون دائمًا فارقًا بسيطًا.

كان " الهجين " مهم لأنه يعمل كوسيلة لسد الفجوة بين الدولة والنظرية وواقع السياسة. كان المفهوم محاولة لصانعي السياسة لإعادة تصور طبيعة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشرق الأوسط.

لكنها مجرد خطوة نحو إدراك نهائي يقبل أن الدولة والمجتمع في العراق أقل انقسامًا بكثير مما يرغب فيه نموذج "النيو ويبيريان". يجب أن تكون الخطوة التالية إذن أن يركّز صناع السياسة بدرجة أقل على العناوين الرسمية وغير الرسمية وأكثر على مبادئ المساءلة والسلطة الاجتماعية ، أينما كانت.

في الأوراق القادمة في هذه السلسلة ، سيناقش الخبراء (المشاركون في مشروع "تشاثام هاوس" حول الجهات المسلحة الهجينة في الشرق الأوسط) المصطلح المستخدم كثيرًا وتطبيقه على مجموعة متنوعة من السياقات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تبحث إيريكا غاستون في كيفية استجابة الدول الغربية للجهات المسلحة الهجينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وتناقش بأنه في حين أن المعايير القانونية للدولة وسياسات الدول الغربية لا تزال تتمحور حول مركزية الدولة إلى حد كبير ، هناك أمثلة كثيرة على الاعتراف بالأمر الواقع والشراكة مع ما يسمى بالجهات الفاعلة الهجينة.

يؤكد تيم إيتون أنه في حالة ليبيا ، يُفضِّل استخدام مصطلح الفاعل الهجين لشرح أنشطة القوات المسلحة العربية الليبية "قوات حفتر" ، والتي لا يمكن اعتبارها جهة عسكرية فاعلة حكومية لأنها تفتقر إلى الوضع القانوني ، وهي غير خاضعة للمساءلة من قبل الحكومة الرسمية، وهي تحالف من مجموعات مسلحة غير مترابطة. بالنسبة له ، تحدد هذه السمات الثلاث الجهة العسكرية الفاعلة الحكومية. ومع ذلك ، فهو يؤكد أيضًا أنه لا يمكن اعتبار القوات المسلحة العربية الليبية جهة فاعلة عسكرية غير حكومية ، ولكن يمكن اعتبارها جهة فاعلة مسلحة هجينة. يركز آرييل أهرام على الاستعدادات الأمنية الهجينة التي ظهرت في المنطقة بحجة أن الدولة "الويستفالية" لا تزال موجودة ،لكن السيطرة العملية على الأمن والإنعاش الاقتصادي لا تقع في أيدي الجهات المسلحة غير الحكومية. يناقش بأن هذه التغييرات يجب أن تنعكس في السياسات الغربية في هذه البلدان.

المقال الثاني

التحديات العملية والسلوك المتناقض الهجين: معضلات قانونية وسياسية مع لقب الهجين

مساحات كبيرة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخضع لسيطرة أطراف وقوى غير حكومية بحكم الأمر الواقع ، والتي تتصرف كـ دولة أكثر من الحكومة الشرعية. كأكثر من مجرد أمراء حرب ضيقي الأفق ، أو ميليشات غامضة , أو قوات متمردة , هذه الجماعات تواجه المتمردين و التهديدات الإرهابية ، كما أنها توفر خدمات ووظائف , و أحياناً تمثّل الحكم الفعلي والسلطة في هذه البلدان . تتنوع الأسماء الممنوحة لهذه القوى ، فبعضها تُعتبر جماعات مسلّحة غير حكومية ، وبعضها قوى هجينة تتموضع مابين الغير حكومية و القوى شبه الحكومية (مصطلح ستتم مناقشته) ، وبعضها يبدو أكثر من قوى تابعة داخل الدولة، بعض الأحيان يتم تأطيرها كجهات فاعلة شبه حكومية .

هل ينبغي للدول الغربية المنخرطة في مشاريع الأمن أو بناء السلام أن تتبنى هذه النظم الأمنية "الهجينة" ، كما يطلق عليها غالبًا ، وتعترف بسهولة أو تتعامل مع قوات شبه حكومية قوية وما يسمى بالقوات الهجينة؟ إلى حد ما فعلوا ذلك بالفعل. هناك أمثلة كثيرة على دول غربية تشارك أو تدعم قوى غير حكومية أو فرعية حكومية أو شبه حكومية حيثما كان ذلك مناسبًا للقيام بذلك. ومع ذلك ، لا يزال الانحياز لمركزية الدولة في الافتراضات وأدوات العمل في فن الحكم ، والسياسات المحيطة ببعض هذه المجموعات ، يمنع أي شيء أكثر من مقاربة قصيرة

الأجل. وهذا يترك الدول الغربية مع القليل من الاستراتيجيات أو الخيارات طويلة المدى لمواجهة التحدي الجيلي الذي تشكله الجهات الفاعلة الهجينة.

الفاعل الهجين في عالم قائم على مركزية الدولة

على مدى السنوات القليلة الماضية ، ظهر مصطلح الجهات الفاعلة الهجينة لوصف عدد متزايد من القوات شبه الحكومية والأحزاب - من تلك التي تعمل إلى جانب الدولة أو داخلها ، مثل حزب ايران اللبناني ، أو قوات الحشد الشيعي العراقية ، أو الأحزاب الكردية في حكومة إقليم كردستان. ، لأولئك الذين يعارضون أو يعملون بشكل مستقل إلى حد كبير عن الدولة ، بما في ذلك الحوثيون في اليمن ، أو القوات المسلحة العربية الليبية تحت قيادة الجنرال خليفة حفتر ، أو قوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا.

ظهرت هذه الجماعات في البداية على أنها جماعات مسلحة غير حكومية أو شبه حكومية ، ولكن بمرور الوقت أصبحت أكثر شبهاً بالدولة ، مع سيطرة كبيرة على المناطق ، وقوة عسكرية بارزة ، وجهازًا مثيرًا للإعجاب للحكم وتوفير الخدمات ، غالبًا أكثر من مجرد سيادة إسمية. لقد سعوا للحصول على ألقاب رسمية وسلطة وحتى الاعتراف والسلطة السيادية. وقد فاز بها البعض بدرجات متفاوتة ، إما بالقوة أو من خلال الاتفاقات السياسية أو في صناديق الاقتراع.

ومع ذلك ، حتى أولئك الذين انضموا إلى الحكومة أو تم تقنينهم بالكامل كانوا حريصين على حماية سلطتهم ونفوذهم غير الرسمي. لقد حافظوا على قدم داخل الدولة وقدم خارجها ، وحافظوا على الاستقلال السياسي عن أجهزة الدولة ، وأبقوا بعض القوات خارج سيطرة الدولة وقيادتها ، واستمروا في الحفاظ على شرايين حياتهم الاقتصادية (المشروعة وغير المشروعة).

على هذا النحو ، حتى أكثر هذه المجموعات شبهاً بالدولة لديها وضع هجين ، وغالباً ما تؤدي وظائف الدولة ، أو تولّوا سلطتها ، ولكن من نواحٍ عديدة تستمر في العمل كجهات فاعلة غير حكومية: هجينة بين الاثنين.

تراوحت ردود أفعال الدول الغربية تجاه هذه الجهات الفاعلة الهجينة القوية بين الحذر والانخراط في العداء المفتوح ,والفعل العنيف. ومع ذلك ، نظرًا للدور الجوهري الذي من المقرر أن تلعبه الجهات الفاعلة الهجينة أو غير الحكومية القوية في سياقاتها المحلية ، اقترح البعض مشاركة أكثر انفتاحًا. اقترح مساهمون آخرون في هذه السلسلة أن تَرَدُّد المجتمع الدولي في الاعتراف الكامل بهذه القوات الهجينة أو قبولها يتناقض مع الواقع على الأرض. بأخذ الحشد الشيعي في العراق كمثال ، يناقش ريناد منصور بأن الجهات الفاعلة الهجينة متضمنة في داخل الجهات الفاعلة الحكومية ولا يمكن تمييزها عن تلك الجهات بحيث يتعين علينا "تسمية الدولة بـ دولة" والاعتراف بهذا الواقع. في مساهمته في هذه السلسلة ، يناقش آرييل أهرام بأن الحوكمة الأمنية الهجينة أصبحت شائعة جدًا - حتى القاعدة - بحيث قبول مثل هذه الترتيبات الهجينة قد تكون مقاربة "أكثر منطقية واستدامة" لبناء الدولة من "الانتظار العبثي للدول القوية لكي تصل."

لماذا قد تحجم الدول الغربية عن الاعتراف بمثل هذه القوات الهجينة أو التعامل معها بشكل كامل؟ كما تفترض مساهمة أهرام ، فإن إطار التدخل في هذه البلدان يميل إلى أن يكون هدفه بناء ما يوصف في كثير من الأحيان على أنه دولة "نيو ويبيريان" - دولة قوية قادرة على ممارسة احتكار القوة ، مع المؤسسات الوظيفية وتوفير الخدمات ، و قادرة على فرض سيادة القانون.

لطالما جادل الأكاديميون بأن مثل هذه التوقعات النيو ويبيرية الجديدة ونوع الثنائيات الزائفة التي يوجدونها - بين الدولة والمجتمع ، والمجالات الرسمية وغير الرسمية - لم تتطابق أبدًا مع واقع السياسة والحكم في الشرق الأوسط. ومع ذلك ، فإنه يظل إطار العمل السائد ، والذي تقوم عليه معظم السياسات والوصفات الغربية لما يسمى بالدول "الفاشلة" أو التي تمر بمرحلة انتقالية. يناقش منصور بأن هذا مركزية الدولة والإطار النيويبريان الجديد يجعل الدول الغربية تتحيز ضد الانخراط مع الجهات الفاعلة الهجينة مثل الحشد الشيعي ، والتي لا تتناسب بدقة مع افتراضات "النيووييبيريان" والفئات الحكومية في مقابل الغير حكومية أو السلطة الرسمية مقابل السلطة غير الرسمية. علاوة على ذلك ، قد يُنظر إلى الجهات الفاعلة الهجينة التي يمكنها التغلب على سلطة الدولة والعمل من خلال مؤسسات وقنوات سلطة بديلة على أنها تهديد لفكرة الدولة واحتكار السيطرة .

يجادل منصور بأن مفهوم الفاعل الهجين قد يُنظر إليه على أنه محاولة لإخراج صانعي السياسة من هذه الثنائيات ، وإجبارهم على التعامل مع غموض وتهجين متزايد في هذه المجالات من خلال وضع اسم له. من الناحية المفاهيمية ، قد تفعل ذلك بشكل جيد ، لكن ذلك لن يفعل الكثير لتغيير المعايير القانونية والسياسية التي يجب على صانعي السياسات العمل ضمنها. الدافع الثاني الكامن وراء تفضيلات الدول الغربية لمركزية الدولة هو أن أدوات فن الحكم ومبادئ القانون الدولي قد ورثت إلى حد كبير تلك العمارة الوستفالية "النيوييبريان". يعزز القانون الدولي هذه الفروق القاطعة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ، وبين السيادة وعدم وجودها. الالتزامات القانونية والمعاملة مشروطة بهذا الوضع القانوني. نتيجة

لذلك، فإن الفئة الموجودة في المنتصف - مثل الجهات الفاعلة الهجينة - هي من الناحية المجازية أقل شبهاً بتقسيم الاختلاف منها إلى الفشل في تحقيق أي هدف .

حتى على المستوى العملي اليومي فقط ، فإن الأدوات المتاحة لصانعي السياسات لمحاولة حثهم على التعاون أو ردع السلوك غير المرغوب فيه - الجزرة والعصا في العلاقات الثنائية - تميل إلى أن تكون مبنية على الحالة ، مصممة أو مقتصرة على فئات معينة من الجهات الفاعلة. قد يجعل القانون المحلي أنواعًا معينة من ترتيبات التمويل أو الشراكات متاحة فقط للجهات الحكومية ، مما قد يحدد أو يمنع مستوى المشاركة العملية الممكنة في نظام أمني هجين . قد يؤدي القانون المحلي أو الدولي إلى فرض عقوبات مختلفة أو تدابير عقابية على الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنخرط في سلوك غير قانوني ، حتى عندما لا تختلف أفعالهم عن تصرفات الجهات الفاعلة الحكومية. النظام الدولي ، في جوهره ، من الناحية العقائدية والعملية ، لا يزال عالم الدولة والفاعلين الحكوميين.

استثناءات من مركزية الدولة

وقد ساهم كل هذا في التفضيل الافتراضي للعمل مع شركاء حكوميين ، والإحجام عن الاعتراف بالجهات الفاعلة غير الحكومية أو تلك التي تتمتع بوضع الدولة المفترضة بعض الشيء أو تتمتع بحالة دولة بالوساطة . ومع ذلك ، في حين أن مركزية الدولة هي القاعدة ، إلا أنها مليئة بالاستثناءات. إلى حدٍّ متزايد ، وجدت الدول الغربية طرقًا للعمل مع قوى هجينة ، أو غير حكومية ، أو شبه حكومية حيث تطلبت المصلحة ذلك ، وفي بعض الحالات دفعت من أجل الاعتراف السياسي أو القانوني لشركائها.

كانت الولايات المتحدة هي الأكثر توسعًا في التعامل مع الجهات الأمنية الهجينة أو غير الحكومية. دخلت القوات الخاصة الأمريكية أو عملاء المخابرات في شراكة مع مجموعة من القوات غير الحكومية أو الهجينة كجزء من حملاتهم العالمية لمكافحة الإرهاب. حشدت الولايات المتحدة عشرات الآلاف من القوات غير الحكومية كجزء من حملات مكافحة التمرد في أفغانستان والعراق ، في العديد من مبادرات الدفاع المحلية في أفغانستان ، ومع قوات الصحوات السنية. عندما سيطر تنظيم الدولة على نصف شمال ووسط العراق في يونيو 2014 ، وانهار الجيش العراقي ، كانت غريزة الولايات المتحدة تتجه مرة أخرى إلى شركاء شبه حكوميين وغير حكوميين: أكدت الاستراتيجية الأمريكية الأولية على دعم الأكراد و "قوات الأمن القبلية" ، قاد ذلك إلى قوة ثانية للحشد العشائري السني التي روجت لها الولايات المتحدة في العراق ، إلى جانب قوة الحشد الشيعي الأكبر. من عام 2012 إلى الوقت الحاضر، دعمت الولايات المتحدة أيضًا مجموعة من القوات غير الحكومية (قوات الجيش السوري الحر المختلفة) أو القوات الهجينة (يمكن القول ، قوات سوريا الديمقراطية) في سوريا، مع كل من برامج المساعدة السرية والعلنية.

كانت فرنسا والمملكة المتحدة أيضًا على استعداد للعمل مع مجموعة من الميليشيات القبلية والعشائر والجهات الفاعلة الهجينة الأخرى في بعض بيئات مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد نفسها ، بدءًا من جهود المشاركة البريطانية القبلية المبكرة في أفغانستان ، إلى كلا البلدين. دعم الجيش السوري الحر وقوات سوريا الديمقراطية. أقامت فرنسا شراكات مع الميليشيات وطرق أو أشكال أمنية هجينة أخرى في منطقة الساحل الأفريقي. في الآونة الأخيرة ، تضمنت

إدارة الأزمة الفرنسية في لبنان وليبيا التعامل المباشر مع حزب ايران اللبناني ، ومع القوات المسلحة العربية الليبية التابعة لحفتر. وقد ثَبَتَ أن هذا مثير للجدل على وجه التحديد لأنه يوحي بدرجة من الاعتراف ومنح الشرعية لهذه الجهات الفاعلة.

كانت الدول الأخرى أكثر ترددًا في الشراكة مع الجهات الفاعلة شبه الحكومية أو غير الحكومية أو الهجينة . ومع ذلك ، فإن هولندا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، والدنمارك ، ودول غربية أخرى عازمة على السيطرة تعاونت ضمنيًا مع الجهات الفاعلة أو قدمت بعض الدعم لها حيث استلزم ذلك مشاركتها العالمية - من دعم ميليشيات التي تتنكر بزي خفر السواحل الليبي. ، إلى توفير الأسلحة والتدريب لقوات البيشمركة الكردية كجزء من جهود مكافحة تنظيم الدولة ، وتقديم الدعم غير الفتاك أو غير النوعي للجيش السوري الحر. في الصومال ، أشارت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة حول الميليشيات والتهجين إلى أن نتائج مشروع بناء الدولة الذي دام عقودًا كانت محزنة للغاية ، وأثبتت الميليشيات الموالية للحكومة أنها مهمة للغاية في محاربة حركة الشباب ، لدرجة أن دولًا مثل ألمانيا كانت كذلك على استعداد للنظر في دعم الجماعات الأكثر ارتباطًا بالدولة من هذه الميليشيات.

إن الاستعداد للشراكة مع القوات المحلية أو دعمها كجزء من مشاركة تكتيكية قصيرة المدى لا يماثل الاعتراف الكامل ، بالطبع ، ولكن يمكن أن يساهم في ما إذا كان يُنظر إلى هذه الجهات الفاعلة على أنها شرعية أو بارزة في ميادينها المحلية. بمرور الوقت ، قد يساهم ذلك في إضفاء الطابع المؤسسي أو الرسمي عليها. غالبًا ما دفعت الدول الغربية من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على شركائها المفضلين من القوات غير الحكومية أو الهجينة كوسيلة لسد

الثغرات في الدولة أو بناء قطاع الأمن من القاعدة إلى القمة. ومن الأمثلة على ذلك جهود الولايات المتحدة لإضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات الدفاع المحلية المختلفة في أفغانستان وتحويل أبناء العراق أولاً ثم قوات الحشد العشائري بعد عام 2014 إلى الحرس الوطني العراقي ، فضلاً عن المناقشات المستمرة حول كيفية دمج أو إضفاء الطابع المؤسسي على الميليشيات المناهضة لحركة الشباب أو لبوكو حرام في الصومال ونيجيريا.

في حالات أخرى ، تمكنت الجهات الفاعلة الهجينة من الاستفادة من الدعم والمشاركة الدوليين لزيادة سلطتها وطموحاتها المحلية. عقود من الدعم الأمريكي (السياسي والعسكري وغيرها) للأحزاب الكردية العراقية سمحت لهم بتحقيق حكم ذاتي يتمتعون به في شمال العراق. تعرضت مشاركة فرنسا ودول أخرى مع قوات حفتر لانتقادات بسبب بنائه لمركزه ومكانته المحلية بفرض الأمر الواقع. حاولت قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد الاستفادة من المشاركة السياسية والدبلوماسية الأمريكية ودعمها للحصول على مقعد على طاولة محادثات السلام السورية.

المعايير المزدوجة والنفاق الهجين

تبدو القائمة المختصرة أعلاه للانخراط الغربي الأخير مع الجهات الفاعلة غير الحكومية أو الهجينة وكأنها حالة تُغرِق فيها الاستثناءات القاعدة ، وتجعل الاحتجاجات الغربية حول الحاجة إلى حماية سيادة الدولة واحتكارها للقوة (نوع من نيو ويبيريان / ويستفاليان). المبادئ التي نوقشت أعلاه) تبدو قابلة للاستبدال. قد يُنظر إليه أيضًا على أنه ازدواجية معايير. في العراق ، على سبيل المثال ، وصفت الولايات المتحدة (وشركاؤها في التحالف) علنًا وسرا قوات الحشد

الشيعي المعترف بها قانونياً وقادتها بأنهم "ميليشيات" و "إرهابيون" ، على الرغم من أنهم دعموا القوات القبليّة السنية بمكانة قانونية وسياسية أضعف بكثير. (تم توفير التدريب والدعم من الولايات المتحدة والتحالف لقوى الحشد القبلي حتى قبل مرسوم برلماني صدر في نوفمبر 2016 لإضفاء الشرعية على قوات الحشد الشيعي الأكبر - قبل هذا كان من المحتمل أن تكون كل هذه التعبئة غير دستورية بموجب المادة 9 ب. حاولت الولايات المتحدة وفشلت في جعل القوات العشائرية التي تدعمها تُنقل إلى الحرس الوطني العراقي ، وقبلت لاحقًا دمجها في إطار قوات الحشد الشيعي بعد تقنين هذا الأخير.).

هذا لا يعني أن حذر الولايات المتحدة من قوات الحشد الشيعي كان غير مبرر. من المؤكد أن استقلالهم ورفضهم رفع مستوى قواتهم إلى القيادة والسيطرة النظامية يقوّضان سلطة الدولة. تعني ميولهم المعادية لأمريكا بشكل عام أن إيران كان لها صديق قوي في السياسة العراقية. ومع ذلك ، سوف يسارع العراقيون إلى الإشارة إلى أن الفئات الأخرى التي دعمتها الولايات المتحدة دون تردد - ولا سيما الأطراف الهجينة الرئيسية الأخرى في العراق ، والأحزاب السياسية الكردية الرئيسية - كانت مستعدة أيضًا لعقد صفقة مع جيرانها الإقليميين ضد مصالح الولايات المتحدة ، وتشكّل تهديدا كبيرا لسلطة الدولة العراقية. بعد استفتاء الاستقلال الكردي الذي أعاد إشعال التوترات بين الأحزاب الكردية وبغداد ، واجهت الدبابات والأسلحة التي زودتها الولايات المتحدة لكل من بغداد وقوات حكومة إقليم كردستان بعضها البعض.

في حين أن أولئك الموجودين في العراق أو البلدان المتأثرة الأخرى قد يرون في ذلك شكلاً من أشكال النفاق الهجين ، فإن الولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين يرون ذلك مجرد سياسات

إقليمية. هناك قاسم مشترك بين عدم اعتراف الولايات المتحدة والعداء المفتوح لقوات الحشد الشيعي وحزب ايران اللبناني والحوثيين وإيران. بغضّ النظر عن الأدلة على وكالة هذه الجماعات أو مصالحها ، أو مصادر شرعيتها المحلية ، استمرت الولايات المتحدة في اعتبار هذه القوات الهجينة أدوات للسياسة الإيرانية. لا تزدري الولايات المتحدة قوات الحشد الشيعي، أو حزب ايران العراقي ، في هذا الصدد ، لأنهم مجرد جهات فاعلة هجينة، بل لأن صعودهم السياسي والعسكري يُنظر إليه على أنه جزء من المنافسة الإقليمية الأوسع.

قد يشير هذا إلى أن الاختبار الحقيقي لمعرفة ما إذا كانت الدول مستعدة للانخراط مع هذه القوى غير الحكومية أو شبه الحكومية أو حتى الاعتراف بها ضمنيًا لا علاقة له بوضعهم - درجة وضعهم القانوني أو المناصب التي يتمتعون بها - أو حتى ما إذا كانت الفئات أكثر دقة في الاختلاف ، مثل تلك الخاصة بالجهات الفاعلة الهجينة ، مقبولة لوصفها. الاختبار هو المكان الذي تتناسب فيه المجموعات مع الوقائع الجيوسياسية والتفضيلات السياسية.

ومع ذلك ، هناك طريقة تجعل الوضع الهجين لهذه المجموعات يدعو إلى اتباع نهج مخصص أكثر. ليس فقط الولايات المتحدة ولكن أيضًا العديد من الدول الغربية الأخرى المنخرطة في إصلاح قطاع الأمن أو الاستقرار أو إعادة الإعمار والإغاثة في العراق (القطاعات التي تكون فيها قوات الحشد الشيعي مهمة بشكل حتمي) ، ترفض فعل أكثر من الاعتراف ضمنيًا بقوات الحشد الشيعي لأن قيادات الجماعات لديها سجل خطير وطويل من الانتهاكات والجرائم. إن قوات وقيادات الدولة العراقية أفضل قليلاً في هذا الصدد ، مع قائمة يمكن القول إنها أطول من مزاعم الضرر بالمدنيين ، وجرائم الحرب ، والقمع التعسفي وغير الديمقراطي ، والأنشطة

الإجرامية والتهريب. ومع ذلك ، في حين أن الدول قد تصدر بالتأكيد أحكامًا بشأن الجهات الحكومية الأخرى ، أو قادتها السياسيين ، إلا أن هناك بالفعل أساسًا للاعتراف القانوني والمشاركة عندما يتعلق الأمر بالجهات الفاعلة الأخرى في الدولة. هناك افتراض أقوى ضد إدراج دولة أخرى في القائمة السوداء ، أو اتخاذ قرار معاقبة قادتها أو استهدافهم ، مقارنة بالجهات الفاعلة غير الحكومية أو الهجينة. قد تقرر الولايات المتحدة بسهولة تعطيل ، وتفكيك ، بل وحتى استهداف قيادة قوات الحشد الشيعي لأنهم يُنظر إليهم على أنهم "فاعل سيئ" ، أو وكيل لإيران أو مضر لمصالح الولايات المتحدة ، مما قد تفعله عند التفكير في جهة فاعلة حكومية أو مؤسسة عراقية أخرى لها نفس الميول والمعتقدات والتحيز ضد أمريكا.

ديناميكية طويلة المدى تتطلب إستراتيجية طويلة المدى

ما يشير إليه كل ما سبق هو أنه في حين أن الدول الغربية منفتحة على العمل مع المزيد من النماذج غير الحكومية أو الهجينة - حتى أن البعض يفعل ذلك بشكل منتظم - فإن مثل هذه المشاركة تميل إلى أن تكون مخصصة ، وذاتية سياسيًا ، ومحدودة في النهاية في طبيعتها. حتى الشراكات الإيجابية وأمثلة المشاركة الموصوفة أعلاه كانت قصيرة الأجل ، حيث سحبت الدول الغربية دعمها عندما مرت الأزمة الأمنية الفورية. قد تكون هذه المشاركة قصيرة المدى والمقيدة سياسيًا مفهومة ، نظرًا للقيود في أدوات فن الحكم والطبيعة الإشكالية للعديد من هذه المجموعات.

ومع ذلك ، تشير المساهمات الأخرى في هذه السلسلة إلى أن هذا قد يحد من الفرص التي يتعيّن على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الانخراط بشكل أكثر استراتيجية في هذه

البيئات الأمنية الهجينة . هذه الجهات الفاعلة الهجينة القوية لن تختفي في أي وقت قريب. كما توضح بقاء قوة مجموعات مثل حزب ايران اللبناني وأحزاب حكومة إقليم كردستان ، فقد يكونون لاعبين أقوياء في هذه البلدان والمنطقة لعقود قادمة. بسبب قوتهم السياسية الكبيرة والمرونة التي يمنحها لهم موقعهم الهجين ، لا يمكن التخلص منهم بسهولة ، سواء عن طريق دمجهم في الدولة - أي من خلال عمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج - أو إخضاعهم وتفكيكهم من خلال السياسة أو الضغط العسكري. قد يتطلب التعامل مع التحديات التي تطرحها هذه الجهات الفاعلة ، والقضايا التي أدت إلى نشأتها ، نهجًا أكثر استراتيجية وطويل الأمد.

المقال الثالث

القوات المسلحة العربية الليبية "قوات حفتر": فاعل مسلح هجين

ما هي بالضبط القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة المشير خليفة حفتر؟ هل هو ببساطة جيش الدولة - قوة حكومية - كما يزعم أنصارها؟ أم أنها ليست أكثر من تحالف ميليشيات أو مشروع عائلي كما يدّعي منتقدوه؟ تتطلب الإجابات على هذه الأسئلة فهم طبيعة سلطة الدولة في ليبيا وكذلك طبيعة العلاقة بين الجماعات المسلحة والمجتمع.

في كانون الأول 2019 ، بدا أن القوات المسلحة الليبية تستعد لدخول العاصمة الليبية طرابلس. كان حفتر قد أجهض الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية عندما شن هجومه في نيسان. أصر أنصاره على أنه يسعى لتخليص العاصمة من المليشيات والمتطرفين. لكن من الواضح أن طموحاته امتدت إلى أبعد من ذلك: فقد كان المجتمع الدولي يغازله ، لكنه ابتعد عن كل صفقة مطروحة على الطاولة. أخيرًا أصبح طموحه في السيطرة على البلاد في متناول اليد. ومع ذلك ، بعد ستة أشهر ، ظهر حفتر المتواضع في مؤتمر صحفي إلى جانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وعقيلة صالح ، رئيس مجلس النواب الليبي (البرلمان المعترف به دوليًا ، ولكن المنقسم دائمًا) ، معربًا عن دعمه. لوقف إطلاق النار وتسوية سياسية. أدى الدعم العسكري التركي لخصوم حفتر إلى قلب مجرى الصراع. كانت القوات المسلحة التابعة لحفتر تخسر الأراضي وانتهى سعيها للسيطرة على البلاد.

لا تزال تداعيات فشل حفتر تتكشف. لا تزال جولة جديدة من المفاوضات السياسية جارية ، لكن المعضلة التي لم يتم حلها بشأن كيفية إشراك - أو تهميش - حفتر والقوات المسلحة الليبية التابعة له لا تزال قائمة. لا يبدو أن الداعمين الدوليين السابقين للمارشال الميداني - الإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا - فقدوا الثقة تمامًا ، على الرغم من القدر الكبير من الدعم العسكري والسياسي الذي بدده حفتر. في أعقاب انهيار هجوم حفتر مباشرة ، بدأ خصومه السياسيون ، ولا سيما في السلطات المدنية ، ينتقدون القوات المسلحة التابعة لحفتر بصراحة أكبر. لكن حفتر يحتفظ بنفوذ على العملية السياسية. لفهم إلى أين تتجه هذه التطورات ، من الضروري طرح أسئلة حول طبيعة القوات المسلحة التي يقودها حفتر.

هل يضم قطاع الأمن الليبي أي فاعلين حكوميين؟ هل هذا مهم ؟

اللغة المستخدمة لوصف قوات حفتر مترتبة على ذلك. من الأمور المركزية في ادعائها للشرعية كيف حاولت القوات المسلحة الليبية أن تضع نفسها على أنها الذراع العسكري للدولة ، بينما تنبذ خصومها بوصفهم "ميليشيات" ، وهو مصطلح ازدرائي في السياق الليبي. ومع ذلك ، فإن المصطلحات المستخدمة حاليًا لوصف الجماعات المسلحة في أدبيات العلوم الاجتماعية تفتقر إلى القوة التفسيرية الكافية لوصف سلوكيات القوات المسلحة الليبية (قوات حفتر) . تستخدم هذه المقالة تقييمًا لـ القوات المسلحة الليبية للمشاركة في النقاش حول استخدام مصطلح "الفاعل المسلح الهجين" ، مما يجعل صياغة مصطلح "الفاعل المسلح الهجين" هو الأفضل.

اشتمل الكثير من الخطاب الأكاديمي حول بناء الدولة في ليبيا في العقود الأخيرة على مفهوم "انعدام الجنسية". وبحسب ليزا أندرسون ، فإن هذا "انعدام الجنسية" نتج عن "نفور عهد القذافي من الاعتماد على مؤسسات الدولة والأيديولوجيات من أجل الشرعية والولاء السياسيين". على سبيل المثال ، لطالما تم تفتيت قطاع الأمن الليبي. وبدءًا من منتصف السبعينيات ، هاجم معمر القذافي الجيش الليبي كأداة للقمع ، وطور سلسلة من الوحدات البريتورية (حرس للحاكم) لـ "مقاومة الانقلاب" على النظام. لم يظهر أي جيش دولة فعال منذ وفاة القذافي في عام 2011. وبدلاً من ذلك ، تم تشكيل سلسلة من الجماعات المسلحة المحلية. تتمتع هذه المجموعات بالسيطرة والسلطة داخل مؤسسات الدولة المحلية ، ولكن لدى هذه الجماعات قدرة محدودة على إبراز السلطة وتوطيدها على الصعيد الوطني. الاستثناء هو القوات المسلحة الليبية ، التي توسعت بشكل مطرد من عام 2014 حتى عام 2020 عندما فشلت محاولتها للسيطرة على طرابلس . وكان تصويرها لنفسها على أنها قوة وطنية مهماً من أجل شرعية توسعها وعقد الصفقات من أجل هذا التوسع .

يؤكد توبي دودج أن جميع الجهات الفاعلة هي فعليًا جهات فاعلة حكومية - ويرفض التمييز بين "الدول" و "المجتمعات". لكن ، في حالة ليبيا ، أليسوا جميعًا مجرد لاعبين يتنافسون للسيطرة على الدولة في مختلف المجالات؟ على الرغم من أن الإجابة قد لا تهم الأكاديميين، إلا أنها مهمة لصانعي السياسة ، الذين يجب عليهم إصدار أحكام عملية حول الأفراد والكيانات والجماعات المسلحة (والشبكات الممتدة) التي ينبغي عليهم المشاركة معهم وكيفية

إشراكهم. وبالتالي ، فإن المناهج التي تشرح كيفية عمل الجماعات المسلحة والشبكات التابعة لها مفيدة للغاية.

الفاعل الهجين: عكاز تحليلي مقبول

شارك المحللون الذين يفحصون قطاع الأمن الليبي في مفهوم التهجين لوصف طبيعة قطاع الأمن الليبي الذي لا يخضع فيه وكلاء الدولة المفترضون لسلطة الدولة ومؤسساتها. وأشاروا إلى أن فهم طبيعة هذه العلاقات أمر حاسم لتطوير عمليات إصلاح قطاع الأمن القابلة للتنفيذ. ومع ذلك ، فإن هذا النهج يأتي مع المفاضلات. يسلّط جميع المساهمين في هذه السلسلة الضوء على المشكلات المرتبطة بخلاصة مفهوم "الويبيريان" عن دولة مستقلة ونزيهة. وبالمثل ، يعترف الجميع بأنه من خلال تصنيف الفاعل المسلح على أنه "هجين" ، فإن الافتراض الضمني هو أنه مزيج من فاعل حكومي وفاعل غير حكومي ، وبالتالي يعزز المفهوم الفاييري "المقصود بهذا المصطلح هو ماكس فيبر" للدولة ، ولكن في زي جديد ، (على سبيل المثال صياغة نيو ويبيريان).

لكن هذا الخلل يقابله الحاجة العملية إلى القدرة على شرح كيفية ارتباط الجهات المسلحة بالمؤسسات القانونية للدولة وكيفية عمل تلك الدولة. هذا أمر بالغ الأهمية لتحليل العلاقة المتطورة بين القوة القانونية والفعلية والقدرة وشرعية الجهات الفاعلة المتنافسة في البلدان المعنية. المصطلحات التي تبدو محايدة مثل "الجماعات المسلحة" تتجاهل الجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه الشبكات.

القوات المسلحة الليبية: ليست جهة فاعلة حكومية ولا جيش دولة

لا ترقى القوات المسلحة الليبية التابعة لحفتر إلى حد اعتبارها قوة أو جيش دولة ، وذلك في ثلاث نقاط.

أولاً ، أساسها القانوني محل خلاف: تحالف القوات المسلحة الليبية هو تحالف من مجموعات تابعة لحكومة - الحكومة المؤقتة في الشرق - غير معترف بها من قبل الأمم المتحدة ، وبرلمان - مجلس النواب الشرقي - .ومع ذلك، وبسبب الانقسامات المتكررة والانتهاكات المنهجية وانعدام الإجراءات القانونية الواجبة ، فإن قرار مجلس النواب لعام 2015 بتعيين حفتر قائداً عاماً للقوات المسلحة الليبية موضع خلاف.

ومع ذلك ، نجحت القوات المسلحة الليبية في استخدام الدعم من مجلس النواب والحكومة المؤقتة لضمان تمرير التشريعات للوصول إلى الأموال من خلال مصادر الدولة وإضفاء الشرعية على مصالحها المتوسعة في القطاع الخاص. أدى إنشاء لجنة الدفاع في عام 2016 من قبل القوات المسلحة الليبية والحكومة الشرقية والبرلمان والبنك المركزي إلى إنشاء وسيلة للتمويل المباشر للجيش ، بينما دعم قانون الاستثمار العسكري تطوير هيئة عسكرية للاستثمار والأشغال العامة في 2017 ، محاكاة للنموذج المصري للسيطرة العسكرية على المجالات الرئيسية للاقتصاد. استخدمت القوات المسلحة الليبية هذا المظهر الخارجي للشرعية لتجاوز صلاحياتها القانونية الفعلية وتورطت في أنشطة اقتصادية ليس لديها تفويض فيها ، مثل تصدير الوقود وإصدار تأشيرات العمل.

كان أحد الحوادث المهمة هو استخدام كيان موازٍ تم إنشاؤه حديثًا لشركة البريقة للوقود والتسويق للتوقيع على صفقة توزيع وقود مدتها 10 سنوات مع الهيئة العسكرية للاستثمار والأشغال العامة. ووقعت الهيئة العسكرية للاستثمار والأشغال العامة بدورها عقدًا مع شركة مقرها الإمارات العربية المتحدة لبيع الوقود الليبي المدعوم للعملاء التجاريين في محطة عائمة بالقرب من الساحل الليبي. كانت هذه الآلية ستسمح للهيئة العسكرية للاستثمار والأشغال العامة بالاستفادة من إعانة مخصصة للمواطنين ، لكن الترتيب لم يُنفَّذ ، على الأرجح نتيجة للتدقيق الدولي.

ثانياً ، لا تعد القوات المسلحة الليبية شريكة ولا تخضع لإشراف أي سلطة تشريعية أو تنفيذية. ونادرا ما تحدثت حتى عن إشراف مجلس النواب على أنشطتها. قال حفتر إنه مشغول للغاية بإدارة الحرب بحيث لا يمثل أمام الهيئة البرلمانية. يوضح الإعلان المفترض للحكم العسكري في أبريل 2020 ، والذي لم يثمر أبدًا ، أنه بدلاً من الخضوع للدولة ، تريد القوات المسلحة الليبية أن تصبح الدولة.

ثالثًا ، فشلت القوات المسلحة الليبية في تحقيق مبتغاها من حيث ترسيخها كمؤسسة عسكرية. تدمج الجماعة العناصر السابقين في القوات المسلحة في عهد القذافي ، والمجندين الجدد المدربين من خلال هياكل القيادة المركزية ، والميليشيات المتنوعة من الجماعات الإيديولوجية (السلفية) والقبلية والإقليمية. ربما يكون أفضل تلخيص للجدل حول قوات حفتر هو الخلاف حول التوازن النسبي لهذه المكونات. تختلف علاقة كل عنصر من هذه العناصر بحفتر وقيادته المركزية. تم تشكيل بعض من أكبر الجماعات وأفضلها تجهيزًا من قبل القيادة

المركزية ابتداءً من عام 2016. اللواء 106 هو مثال جيد لنوع الوحدة التي تسعى القوات المسلحة الليبية إلى تطويرها. تم تشكيل اللواء في الأصل في عام 2014 وكان مسؤولاً سابقًا عن حماية حفتر قبل أن يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه من قبل القوات المسلحة الليبية في عام 2016.

إنها الآن أكبر جماعة مفردة في القوات المسلحة الليبية . منذ إضفاء الطابع الرسمي ، التحق المجندون العسكريون الشباب في اللواء 106 بأعداد كبيرة. ومع ذلك ، ظلت الجماعة بعيدة إلى حد كبير عن المعركة ، على الرغم من تكبدها خسائر فادحة عندما شاركت . قيادة اللواء تعكس ازدواجية القوات المسلحة الليبية. وقائدها رسمياً هو اللواء سالم رحيل. لكن في الواقع ، لا يزال زعيمها الفعلي خالد نجل حفتر. وهذا دليل آخر على أن العناصر الرئيسية للقوات المسلحة الليبية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحفتر من خلال الروابط العائلية والقرابة.

ومع ذلك ، يبدو أن الجماعات الأخرى ليس لديها أكثر من تحالف تكتيكي مع حفتر. هذا صحيح بشكل خاص في المناطق الجغرافية التي توسعت فيها القوات المسلحة الليبية ، بدءًا من عام 2019. في هذه المناطق ، يبدو أن بعض الأنصار المحليين استنتجوا ببساطة أن حفتر كان اللاعب الذي سيعود على رقعة الشطرنج الوطنية. تفاوض العديد من الجماعات المسلحة التي تشكل جزءًا من تحالف القوات المسلحة الليبية على صفقات مع حفتر. باستثناء الحملات الدموية في بنغازي ودرنة، جاء توسع القوات المسلحة الليبية في الغالب نتيجة للصفقات وليس الغزو. طورت القوات المسلحة الليبية شيئًا يشبه إلى حد ما نموذج الامتياز. لنأخذ على سبيل المثال الكتيبة 128 التي يرأسها حسن معتوق الزادمة.

وتشكلت الكتيبة عام 2016 لحماية بلدة هراوة التي تبعد 70 كيلومترا عن سرت من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية. سرعان ما اكتسبت دعم قيادة القوات المسلحة الليبية ، وتوسعت منذ ذلك الحين في جميع أنحاء البلاد ، وضمت مجموعات موجودة مسبقًا ومقاتلين أفراد. تضم الكتيبة 128 الآن ما يقرب من اثنتي عشرة وحدة ، وفي جنوب البلاد ، يبدو أنها تواصلت مع الجماعات التي تم تهميشها أثناء توسع القوات المسلحة الليبية هناك. ربما تم ذلك بالتنسيق مع قيادة القوات المسلحة الليبية ، ولكن من الملاحظ أن تماسك الكتيبة 128 يبدو يعتمد بشكل كبير على حسن الزادمة كفرد. هذا يدل على التحدي الذي تواجهه القوات المسلحة الليبية في ضمان القيادة والسيطرة على مجموعة متنوعة من المجموعات والشخصيات التي جمعتها معًا.

لذا ، إذا لم تكن القوات المسلحة الليبية جيشًا ، فماذا عن مصطلح آخر يتمحور حول الدولة، مثل "القوات شبه العسكرية"؟ قد يتغلب هذا على أوجه القصور القانونية ، لكنه يظل غير مناسب لأن القوات المسلحة الليبية ، في شكلها الحالي ، ليست من صنع هياكل الدولة الرسمية.

بعض المصطلحات المستخدمة لوصف الفاعلين غير الحكوميين ، مثل "المجرمين" و "أمراء الحرب" و "Bigmen" (وهو مصطلح يستخدم على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) ليست مُرضِيَةً لوصف القوات المسلحة الليبية. بينما تصف هذه المصطلحات بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمولدة للدخل لـ القوات المسلحة الليبية ، فإنها تعتمد على تحليل الأفراد الذين يوجهون المنظمات بدلاً من المنظمات نفسها. إن وصف جميع

الجهات الفاعلة على أنها تابعة لحفتر يبالغ في تبسيط عمليات التفاوض المعقدة في المناطق التي تعمل فيها القوات المسلحة الليبية ، حتى لو كان كادر الرجال حول حفتر هم أقوى عناصر الشبكة.

هذه المصطلحات ليس لها مكانة كبيرة للدور التحفيزي الذي تلعبه الأيديولوجيا: يعتبر الشعار القومي للجيش العربي ، الذي تم تشكيله في حملاته في بنغازي ودرنة ، مصدرًا للقوة الفكرية التي يبدو أنها تميزها عن المعارضين ، على الرغم من أنه من الأفضل النظر إلى القوات المسلحة الليبية على أنها وسيلة لطموحات حفتر. قد يكون التركيز على "المتمردين" و "حكم المتمردين" أكثر ملاءمة ، لنقل المقاومة التي تقدمها القوات المسلحة الليبية لسيطرة الدولة من جميع الاتجاهات. ومع ذلك ، فإن ارتباطات القوات المسلحة الليبية بهياكل الدولة المذكورة أعلاه تجعل هذه الشروط غير مناسبة أيضًا.

انعكاس الواقع التجريبي

وبالتالي ، فإن المصطلحات التي تمت مناقشتها أعلاه توفر قوة تفسيرية محدودة. يعكس مصطلح "الفاعل المسلح الهجين" بشكل أفضل العلاقة المعقدة بين القوات المسلحة الليبية والمؤسسات القانونية الرسمية للدولة (المُعرَّفة هنا على أنها حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب والوزارات ومؤسسات الدولة) وهيمنة القوات المسلحة الليبية بحكم الأمر الواقع على المناطق الواقعة تحت سيطرتها. يفتح استخدام هذا المصطلح خطوطًا مهمة من الاستجواب لصانعي السياسة الذين يحتاجون إلى فهم علاقات القوات المسلحة الليبية في المجالات السياسية والاقتصادية ، وكذلك في المجال العسكري.

كانت الدول الغربية بطيئة في تقدير توسع القوات المسلحة الليبية في هذه المجالات ، وقد صدمت ، إلى حد ما ، برفضها التعامل مع القادة المدنيين الذين لا يعترفون بشرعيتهم في شرق ليبيا. ساهم هذا الافتقار إلى مشاركة على نطاق أوسع في غياب استراتيجية فعالة للتعامل مع حفتر والقوات المسلحة الليبية. وكانت النتيجة منح حفتر تفويضًا مطلقًا في المفاوضات السياسية على أمل أن يتمكن من تسلّم شرق البلاد ، وهو خطأ أوضحه قرار المشير الميداني بشن هجوم على طرابلس في أواخر عام 2019 . يجب أن تبدأ الإستراتيجية الأكثر فاعلية للمشاركة بتقييم دقيق لسؤال ما تكون القوات المسلحة الليبية - وما لا تكونه ؟. استخدام المصطلحات الصحيحة سيساعد في هذه العملية.

المقال الرابع

الحوكمة الأمنية الهجينة، والبحث عن الدولة في الشرق الأوسط

في 29 أيار 2020 ، ألقى وزير الصحة اليمني الدكتور ناصر باعوم خطابًا متلفزًا أكد للمشاهدين فيه أن بلاده خالية من فيروس كورونا الجديد ومستعدة لمواجهة الوباء. في الواقع ، كان الفيروس ينتشر بالفعل وكان اليمن غير مستعد إطلاقاً لإيقافه. في حين أن التقديرات صعبة لأن الاختبار كان متقطعًا للغاية ، أظهرت دراسة حديثة أن معدل وفيات كوفيد -19 في اليمن كان كبيراً جداً بنسبة 27٪ ، أي خمسة أضعاف المتوسط العالمي. لم تكن المشاكل طبية أو اقتصادية فقط ، بسبب تدهور نظام الرعاية الصحية أو الفقر المدقع ، بل كانت سياسية وعسكرية على حد سواء. لم تحكم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والتي خدم فيها باعوم سوى جيوب معزولة داخل البلاد.

بدلاً من ذلك ، وقعت مهمة التعامل مع الوباء - تجهيز المستشفيات وحراستها ، وفرض الحجر الصحي ، والحفاظ على الخدمات الأساسية - على عاتق الجهات المسلحة غير الحكومية التي حكمت على الأرض. أقام حكام المقاطعات والزعماء المحليون حواجز على الطرق ، وأغلقوا الأسواق المزدحمة ، وضبطوا دوائر مضغ القات بمبادراتهم الخاصة. دون إشراف أو تفويض من الحكومة المركزية ، غالبًا ما انتهزوا الفرصة لتعزيز أجنداتهم السياسية في هذه العملية. ذهبت الدعوات المتكررة لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أدراج الرياح. وألقت قوات الحوثي باللوم في المرض على السعودية واستخدمته ذريعة لقمع المعارضة السياسية في

صنعاء والشمال. قامت الميليشيات الانفصالية في الجنوب ، الحلفاء الظاهرون للحكومة اليمنية ، بسرقة المعدات الطبية من أرصفة ميناء عدن ، في محاولة لإجبار المجتمع الدولي على الاعتراف بمحاولتهم للاستقلال.

أدى عقدين من الحروب الأهلية وفشل الدولة إلى انتشار الميليشيات والجماعات القبلية وقوات الدفاع عن النفس وأمراء الحرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط. يمكن أن يطلق على الجميع على نطاق واسع رجال الأعمال العنيفين ، المتواطئين أو المتنافسين مع سلطات الدولة لتحقيق مكاسب اقتصادية ومراكز سياسية. أثبت لبنان - حيث طغت الميليشيات الطائفية مثل حزب ايران اللبناني على الجيش اللبناني منذ فترة طويلة - على أنه نذير. شهد العراق ازدهار الميليشيات خلال الاحتلال الأمريكي والحرب الأهلية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. اتبعت اليمن وسوريا وليبيا مسارًا مشابهًا في العقد التالي.

وكانت النتيجة أشكالًا هجينة جديدة من الحوكمة الأمنية ، والتي دمجت واختلطت بين القوة القهرية الحكومية وغير الحكومية. على حد تعبير يزيد صايغ ، فإن هذا النظام "يجمع بين ضبط الأمن والقضاء بشكل رسمي وغير رسمي ، التوظيف والترقية المألوف على أساس المحسوبية مع تزايد انتشار فرص تحقيق الدخل في الاقتصاد الرمادي ،ومزيج من الأنماط المركزية واللامركزية للسيطرة على وسائل واستخدامات الإكراه ". تتحدى الحوكمة الأمنية الهجينة مناهج حل النزاعات التقليدية المتمثلة في "إصلاح" الدول الفاشلة وتهميش الجهات المسلحة غير الحكومية.

لكن التهجين يفتح الإمكانية لظهور أنساق جديدة من السلطة والمسؤولية. من المرجح أن تصبح الجهات الفاعلة غير الحكومية في الشرق الأوسط راسخة بشكل أكبر مع تراجع الدول إلى أدوار رمزية بشكل متزايد. يجب أن تبدأ القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة في الانخراط مع أولئك الذين يقومون بالفعل بالكثير في الحكم في جميع أنحاء المنطقة والتوقف عن التركيز على إعادة بناء الدول التعيسة. بينما ستحتفظ الدول بأهمية رمزية وقانونية وحتى أخلاقية ، فإنها غير فعالة في ضمان الاستقرار. بدلاً من ذلك ، يجب أن تسعى المقاربات الأكثر شمولاً إلى التوفيق بين الدول المتعثرة والجهات المسلحة غير الحكومية التي يمكن أن تكون بمثابة مشارك أمني. يتعارض العمل مع ومن خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية مع السياسة التقليدية والتقاليد الدبلوماسية. كما أن هذا ليس ما يأمله الكثير من الناس داخل المنطقة وفقًا للاستطلاعات الأخيرة. لكنها قد تكون أفضل من الانتظار عبثًا وصول الدول القوية.

كيف تعمل الحوكمة الأمنية الهجينة ؟

تتضمن الحوكمة الأمنية الهجينة ، التي تتعايش فيها قوات أمن الدولة مع مجموعة من الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية ، تباينًا كبيراً في من يحمل السلاح وتحت راية من. قد تظل العواصم تحت سيطرة الدولة ، وتراقبها أجهزة أمنية متداخلة. ومع ذلك ، ففي مناطق أخرى ، تعمل الجماعات المسلحة باستقلالية أكبر بكثير بينما تقدم تكريمًا رمزيًا للسلطات المركزية البعيدة.

في العراق وسوريا ، عملت كتائب الحشد الشيعي والدفاع الوطني ، على سبيل المثال ، كميليشيات موالية للحكومة مكمّلة للجيوش - وأحيانًا تحل محلها - التي عانت من الفرار من الخدمة العسكرية وضعف الأداء القتالي. تحت الوصاية الإيرانية ، امتد كلاهما أيضًا إلى الأعمال التجارية والرعاية الاجتماعية ، وشراء العقارات وتقديم الخدمات لمقاتليهم ودوائرهم الداعمة. وبالمثل ، تولى المتمردون الأكثر طموحًا وانضباطًا فرض الضرائب والتعليم والصحة العامة والشرطة.

في ظل نظام الحوكمة الأمنية هذا ، يتنقل الأشخاص والبضائع بشكل مستمر ، وإن كان في بعض الأحيان سرًا ، بين مناطق الخصوم المزعومين. أصبحت المراكز الحضرية والمنشآت الهيدروكربونية والموانئ والأماكن الأخرى القابلة للاستخدام نقاطًا محورية للمنافسة. تعاني المناطق الأقل ربحًا من إهمال يحتمل أن يكون أكثر فائدة.

يجعل التهجين صانعي القرار الحكوميين أقل أهمية بالمنافسة الفعلية على السلطة في أطراف الدولة. بدلاً من الأقمار الصناعية للحكومة المركزية ، تتصرف العديد من القوات غير الحكومية مثل الكواكب البعيدة التي تدور في مدارات معقدة. غالبًا ما يكون الانحياز مع الأنظمة الرمزية أو طلائع المتمردين ثانويًا بالنسبة إلى السكان المحليين. فالسياسة العراقية ، على سبيل المثال، يُنظر إليها عادةً على أنها تحرض حكومة مركزية ذات الغالبية الشيعية ضد الأقلية العربية السنية ، حيث يدعم الأكراد ذوو العقلية الانفصالية الشيعة مقابل الحصول على حكم ذاتي. لكن السنة في الموصل انضموا إلى قوات الحشد الشيعي التي يهيمن عليها الشيعة لمواجهة الغارات الكردية بينما تتنازع الميليشيات الشيعية المختلفة في البصرة على غنائم صناعة النفط.

تمتلك حكومة الوفاق الوطني الليبية في طرابلس والحكومة الشرقية التي يسيطر عليها خليفة حفتر جيشًا وبرلمانًا ومصرفًا مركزيًا وشركة نفط وطنية ، وكلها تزعم أنها الأجهزة الحقيقية للدولة الليبية. لكن حملاتهم العسكرية ، كما يشير عماد الدين بادي ، تعتمد على دعم القبائل المحلية والمرتزقة والفصائل الإسلامية والسلفية والانفصاليين وعصابات الجريمة المنظمة المرتبطة أحيانًا بالنخب التجارية. وبالتالي ، فإن معركة السيادة أو التفوق في مدينة سبها ، على سبيل المثال ، غالبًا ما ترتبط ارتباطًا طفيفًا بالقتال في سرت.

في اليمن ، حلت الميليشيات - بعضها قبلية وبعض الإسلاميين وبعض العسكريين السابقين - محل الجيش في وسط هيكل عسكري هجين . عدن والجنوب تحت السيطرة الاسمية للحكومة ، لكن المنافسة الشديدة مستمرة بين القوات الحكومية اليمنية والحركة الانفصالية الجنوبية وزعماء القبائل والإسلاميين المتطرفين. يعبّر زعماء القبائل والمسؤولون في مأرب عن دعمهم للحكومة اليمنية لكنهم يعملون بشكل مستقل إلى حد ما.

الحوثيون فقط ، الذين يفتقرون إلى الاعتراف الدولي ، يقتربون من احتكار العنف في المرتفعات الشمالية وصنعاء. يوضح استطلاع أجراه مركز استطلاع الرأي في اليمن نتائج هذه الاختلافات في التجربة الشعبية للنظام السياسي. من بين المجيبين في صنعاء ، كانت أبرز التهديدات المتصورة هي الضربات الجوية السعودية (27 %) واستمرار الحرب (22 %). بالمقابل ، ذكر المستطلعون في عدن أن الميليشيات والجماعات المسلحة هي التهديد الأكبر (26٪) ، تليها السرقات وضعف سلطات الدولة (20٪). يمكن رؤية هذه الاختلافات حتى

من الفضاء ، حيث تعاني المناطق الخاضعة لأنماط مختلفة من السيطرة من مستويات مختلفة من الدمار.

التداعيات على الدول الإقليمية والدول خارج المنطقة

الجهات الفاعلة تظهر بشكل أكبر في مسائل الأمن الإقليمي مع تراجع الدول الاسمية. لطالما كان بناء الدولة الوصفة السياسية المفضلة للتعامل مع الدول الضعيفة والفاشلة. تتكرر ضرورة بناء الدولة و إبطال التهجين كشعار في الدوائر الدولية. تتصور مقترحات السلام العودة ، بشكل أو بآخر ، إلى الأنماط المركزية للدولة. سيتم هزيمة المتمردين والميليشيات أو ضمهم ، مما يسمح بظهور مؤسسات دولة أكثر فاعلية واستجابة.

ومع ذلك ، لا يخفى على أحد أن الميليشيات وأمراء الحرب هم شركاء أكثر قيمة - "محاورون أساسيون"كما وصفهم الجنرال (المتقاعد) جون ألين وامب و الجنرال المتقاعد جيامبيرو ماسولو - من الدول المنهكة. هذا لا ينطبق فقط على الولايات المتحدة وروسيا والدول الأخرى التي قد ترى الجهات الفاعلة غير الحكومية كخيارات زهيدة للتعامل مع المشكلات الأمنية المتكررة ولكن البعيدة. كما أنشأت قوى إقليمية أكثر قربًا ، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران وتركيا ، شبكات من الوكلاء غير الحكوميين لموازاة علاقاتهم مع أنظمة غير كفؤة. وكلاء ، بدورهم ، يتسابقون لتلقي المساعدة العسكرية الأجنبية وسحب تدفقات المساعدات الإنسانية لتحقيق غاياتهم الخاصة. وكلما طال أمد هذه العلاقات بين العميل والمستفيد ، أصبحت الدولة الرمزية أكثر قابلية للاستغناء عنها.

لكن التناقض حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو أن الأهمية المعيارية للدولة لا تزال واضحة. بالطبع ، كانت فكرة احتكار الدولة للعنف مع استبعاد جميع الفاعلين الآخرين دائمًا أكثر افتراضًا من كونها حقيقية. تجعل ظروف التهجين التناقض بين ماهية الحالات وما يجب أن تكون مزعجًا بشكل خاص.

لقد اعتاد المواطنون اللبنانيون الاعتماد على الروابط الطائفية للوصول إلى مؤسسات الرعاية وضمان الأمن الشخصي من خلال الميليشيات. لكن استطلاعات الرأي العام تظهر أنهم ما زالوا يعرّفون عن أنفسهم بأغلبية ساحقة بأنهم "لبنانيون أولاً". في العراق ، أظهرت الانتخابات والاحتجاجات الجماهيرية الأخيرة تحولا واضحا نحو الهويات "ما بعد الطائفية" بطرق ترفض صراحة النخبة الحاكمة الطائفية. تكشف استطلاعات الرأي العام عن تدني احترام الجيش العراقي وقوات الحشد الشيعي ومعظم السياسيين. ومع ذلك ، في خضم هذا الاستهزاء بالحوكمة اليومية ، لا يزال المستجيبون يظهرون اقتناعًا قويًا بأنهم "عراقيون أولاً" ، مما يشير إلى ارتباطهم بالهوية القائمة على الدولة كمبدأ مجرد.

أدلة مماثلة تأتي من اليمن. قلة قليلة من اليمنيين لديهم آراء إيجابية حول الميليشيات ، ووفقًا لبيانات مركز استطلاع الرأي اليمني ، رأى ما يقرب من نصف المستطلعين (46 بالمائة) أن الدولة اليمنية وحدها يجب أن تتعامل مع الترتيبات الأمنية. مرة أخرى ، كانت هذه الثقة في الدولة أكثر عمومية من كونها محددة. 36 في المائة فقط من اليمنيين الذين شملهم الاستطلاع أرادوا أن تكون الدولة المزود الوحيد للأمن في منطقتهم المحددة. في الواقع ، الاستقرار في مناطق مثل مأرب أو شبوة هو نتيجة ثانوية لانهيار الدولة ، مما يسمح للجهات

المسلحة غير الحكومية بفرض قيود أقل. يتجه المواطنون اليمنيون بشكل متزايد إلى الاعتماد على الذات والحماية الذاتية كما لو أن التصرف السياسي للدولة لا يهم.

البحث خارج الدولة

قد تكون الدول التي تعمل بشكل جيد ومتجاوبة في الشرق الأوسط أفضل ضامن للسلام والازدهار ، ولكن هناك طرقًا أخرى لتعزيز الاستقرار. الفجوة بين التوقعات الشعبية والأداء الواضح للدول ليست جديدة في المنطقة. توفر الترتيبات الأمنية الهجينة بدائل للمعتقدات التقليدية المتمركزة حول الدولة. قد لا تختفي الدول ، لكن دورها سيكون رمزيًا بشكل متزايد. سيستمر غناء الأناشيد الوطنية ، وستستمر البروتوكولات الدبلوماسية ، وسيبقى الشعور بالمواطنة . ومع ذلك ، فإن المزيد والمزيد من السيطرة الوظيفية على الأمن والرعاية الاقتصادية ستقع في أيدي الجهات الفاعلة المحلية التي لها روابط طارئة مع السلطات المركزية. بدلاً من التحسر على هذا التطور أو تجاهله ، يمكن للجهات الفاعلة الخارجية التفكير في طرق لتسهيله من خلال الانخراط بشكل مباشر وهادف مع الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية. قد يكون هذا أكثر استدامة من الاستمرار في الضغط من أجل إعادة توحيد الدولة.